

جزء من السلسلة الحوارية عن القيمة الاجتماعية للأرض ملاحظات من مداخلات المحاورين والنقاش مع الحضور

دفاعًا عن السكن في وجه سياسات التهجير

الاثنين ١٧ شباط

منشن، زقاق البلاط

تنظيم النقاش: «استوديو أشغال عامة» و «منشن»

موضوع النقاش: عرض لتجارب وحاجات مختلفة للسكن وعن دور القضاء بتكريس الحق في السكن
المحاورون: الاستاذ صامويل بيشاه من حركة مناهضة العنصرية للتكلم عن تجربة اللاجئين الأفارقة، المحامي شريف سليمان عن تجربة العاجزين
عن دفع القروض، المحامية ميريام مهني عن تجربة المستأجرين القدامى، المحامية مايا جعارة عن تجربة المستأجرين الجدد، والاستاذ بلال أيوبي
عن تجربة حملة «تحت السقف»

أدارت الجلسة: جنى حيدر

نبذة: يُعتبر الحق في السكن من الحقوق الأساسية للعيش بكرامة وتأمين العدالة الاجتماعية، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً ببناء شبكات الأمان الاجتماعي
والوصول إلى سُبل العيش. إلا أنّ الحاجات السكنية المتنوعة والملحة لغالبية شرائح المجتمع اللبناني، مغيّبة تماماً في السياسات والقوانين والبرامج
السكنية القائمة.

كيف نحمي قاطني المدن من مخاطر سياسات تسخّر الأرض والمنازل لتراكم الأرباح، فتنج ظروف سكنٍ بائسةٍ وقائلةٍ في بعض الأحيان، وتنتهج
التهجير والإخلاء والتشرد؟

في هذه الجلسة، ناقش الحاجات المختلفة والأوضاع السكنية المتنوعة، ونتطرق إلى كيفية تفعيل القوانين والتشريعات الراهنة لتأمين الحماية
للسكان. كذلك نساأل دور القضاء في ضمان هذا الحق، في ظلّ مشهدٍ قانوني تسوده القوى المالكة لرأس المال ومصالحها.

نصّ المداخلة الأولى

المحامي الشّريف سليمان يعرض تجربة العاجزين عن دفع القروض

يعطيك العافية، بدي أشكركن جميعاً على الوقت الي خصصتوه لحتّي جيتو. إذا كل واحد فينا بيسأل حالو ليش أنا هون وليش أنا
مشارك بهذه الإنتفاضة، بيطلع عنا أسباب عديدة ومتنوعة وغير قابلة للإحصاء. واحد من هذه الأسباب هو أزمة السكن. بال ١٧٨٩،
كان في مجموعة خياليين بفرنسا مثل مونتيسكيو وجان جاك روسو إنتفضوا على النظام الملكي وقاتلوا كرمال تحقيق عقد إجتماعي
يحدد علاقة ما بين الدولة والمواطن. الدولة عليها مسؤوليات بسيطة، والمواطن عليه مسؤوليات بسيطة. هذا المواطن يدفع ضرائبه
وهذه الدولة تؤمن له الحماية والسيادة والخدمات التي تحافظ على حياته. الخدمات البديهيّة قبل ما نوصل على الزّفاه.

واحد من الأمور الأساسيّة المطلوبة من أي دولة، أنه تقدر تأمن لمواطنيها الحق بالسكن. حقّقوه بال ١٧٩٩ بعد ثورة عشر سنوات هيدا
للمستعجلين علينا أنه إلنا ١٢٠ يوم بالشارع وشو حققنا وشو عملنا، وثورة صاحبة كانت وخلصت بإعدامات، يعني حققت إعدامات.
فلاء نحن مناح وأنا بتمنّى عليكن تتفائلوا، الوضع السيئ كثير، فهو منيح كثير، يعني الوضع كثر ما هو سيئ، ما ممكن هالعالم
القاعدة ببيوتها إلا ما تطوف وترجع تنزل على الشارع بثورة لأنّه ما بقى في حلول عندهن غير ذلك بمعزل، أنا هون بس تقدم تجربة
متواضعة. من ضمن المهام الي سعينا أنه نتصدى لها من الأسابيع الأولى للثورة هي بحملة "مش دافعين". وقت الي تراكم بشكل سريع
ودراماتيكي، فقدان القدرة الماليّة والشرائيّة لكل الشعب اللبناني، ما بقى عنده قدرة يدفع سنده الشّهري لسكنه، الحد الأدنى. ما عم
نقول عنده قرض شخصي أو أخذ قرض ورايح يكردر فيه. عم نقول قروض الإسكان الي وقفوها من ٢٠١٧ صار أي شب هلق بيتخرج من
الجامعة بيصطدم بمجهول اسمه ربع مليون دولار وأنت وطالع بس بالحد الأدنى تيفكر يلاقي سكن. هيدا الشّب المخرّج من الجامعة،
أهله باقيين الدّم تيعلموه بلشنا نحكي بربع مليون دولار على الأقل تيلقي سكن يسكن فيه. حتّى هذه الفرصة بقروض الإسكان وقفوها.
والي أخذين قروض إسكان وصلوا عمحل ما بقى عندهن القدرة يدفعوا هذه القروض. الي عم يحصل معنا، الناس عم تنصرف من الشغل
أو تقبض نصف معاش. والمعاشات كلها سوا موطنّة طبعاً، ما هي منظومة، شبكة اخطبوطيّة مشغولة لحتّي يصير النّقد الالكتروني وما
يعود في مجال للكاش. فييوصل معاش هالمواطن على البنك موطنّ مليونين، مليونين ونص، ثلاث ملايين ليرة كانوا بيسووا الثلاثة
مليون ألفين دولار صاروا يسووا ألف إلا هلق. عم ياخذ نصف معاش وبدو يدفع سنده، ما عم يقدر يدفع سنده. إذا موطنّ المعاش،

ببِسْجُوبِهِ سَنْدُ الْقَرْضِ الْإِسْكَانِ كُونَهُ عَمَّ نَحْكِي سَكْنِ كَمْشَكْلَةَ أَسَاسِ هَلَقٍ. بِبِسْجُوبِهِ السَّنْدِ بِيضَلُ الشَّهْرِ كُلَّهُ بَلَا أَكْلٍ.

طيب، بأي دولة، في هرم مازلو Maslow's Pyramid ، الحقوق الطبيعيّة التراتبيّة بالأولويّة، لازم الشّخص يأمن أكله وشربه، سكنه وغازائه، حاجاته الأوليّة يعني قبل ما نوصل على الرّفاه. طيب، إذا بدّو يوصل المواطن للمفاضلة بين الأكل أو الأمان. الأمان أنه يكون عنده بيت بأخر النهار ينام فيه مش ينام بالشارع. وصلنا لهون في هذه الدّولة الملعونة أنه المواطن بدّه يفاضل يا ياكل ويطعمي أولاده، يا يلاقي بيت يسكن فيه. بحملة مش دافعين، حضّرنا مجموعة إقتراحات قوانين معجّلة مكرّرة من مادّة واحدة. نهدف من خلالها بشكل تراتبي إلى إلغاء جزء من الدّين، كقروض السّكن على سبيل المثال، هي أصل القرض وفوائده. إمّا أن نلغي ٣٠ بالمئة من القرض ككل والي هي بتكون من الفائدة، أو نعمل تخفيض للفوائد وبالتّالي نسبة التّخفيض على الفوائد بس نعمل الجدولي بتكون تقريبًا كمان خفّضت بنسبة ٣٠ بالمئة. تعديل على قانون الإسكان لحتّي نعمل الحماية للمواطنين، للمقترضين الي مش قادرين بدفعوا. طبعًا، هلق هون عم نحكي عن السّكن. حملة مش دافعين تعاملت مع أربع أنواع من القروض يلي هي قروض اضطر المواطن ياخذها بسبب غياب الدّولة يلي هي: السّكن، النّقل (ما في نقل ، ما بدّي سيّارتين بالبيت. إذا في نقل مشترك بطلع فيه بس ما في نقل مشترك) فأنا بدّي روح عشغلي بدو يكون معي سيارة، وزوجتي بدّها تروح عالشغل بدو يكون معها سيارة. كل مواطن بلبنان مضطر ياخذ قرض سيارة، مش رفاه، بس لأن في غياب بالدّولة بتأمين النّقل المشترك. التّعليم كمان، ما في جامعة لبنانيّة تساع عدد الطلاب وبالتّالي، غير المستوى، غير التطوير والأبحاث، بيضطر الطالب يروح عالجامعات الخاصّة وعم ياخذ قروض للتّعليم. والقطاعات المنتجة الصناعيّة والزراعيّة يلي كانت عم تغطّيها قروض كفالات. هذا النّوع من القروض الي كنا عم نتعامل معه على خلفيّة أنّ الدولة بالعقد الإجماعي مقصرة تجاه مواطنيها. يعني نحن مش عايشين برفاه وقايمين نعمل ثورة مثل الجيليه جان الي عايشين برفاه وبدولة من الدول العظمى ومع حق الفيتو وما بعرف شو لأنّه حرّكولهن سعر البنزين ما بعرف قديّه زادولهن ياه فعملوا ثورة طويلة عريضة. نحن مش عايشين. نحن ما في دولة. إذا بتوسّع منبلش نبكي. كلكن بتعرفوا. بس لاء، أنا بصيب بوجع أكثر بحكم كميّة التشعّبات يلي غاطسين فيها بدورنا كمحامين بعدّة مشاكل. بأقسط المدارس ومواجعها، بلقمة العيش، بالأجارات (هلق الزملاء بيحكوا بالموضوع). ما في مشرّع بالدولة اللبنانيّة، ١٢٨ غبي عملوا قانون غلط، عطّوا، عملو تعديل للقانون بعده لاليوم مش قابل يمشي، ما حفوت عالمداخلة يلي حتحكي فيها زميلتي. يلي عم حاول قوله، نحن بحملة مش دافعين، مشاريع القوانين جاهزة، في مجموعة نواب لحيوقوهون وينحطّوا على أوّل جدول أهمال هيئة تشريعيّة معجّلة مقرّرة، وشكرًا.

نحن بحملة مش دافعين لتصدّي لمصارف فاجرين، فاجرين هي أكثر كلمة مهذّبة فيني إستعملها، يعني حتّي حافظ على اللياقة، فاجرين بالمعنى الحقيقي، كميّة الملاحظات والزّعبرة بالحسابات والزّعبرة بالفوائد ومخالفة القانون يلي عم نتعرّض لها أو نتعامل معها من المصارف مبكية. نحن عم نستقبل نهار الجمعة، وفي خط تلفون هلق بأخر الجلسة منعطينك هنّ، حتّي أي حدا بتعرفوه عنده هيك مشكلة فيه يتصل على الخط الساخن أو رقم المكتب لحتّي يجي على المكتب في محامين ياخذوا مشكلته ويقدموله كل الدّعم القانوني المطلوب إلى أن تُعرض بأوّل جلسة تشريعيّة (إن الله أراد) مشاريع القوانين يلي بتشكّل حماية حقيقيّة إذا تحقّفت لأنّ مشروع المادّة يلي نحطت بالموازنة أو مشروع القانون يلي قدّمه علي فيتاض، ناقش فيه بس القروض المدعومة، ثمان أنواع من القروض المدعومة، ست أشهر، بعد الست أشهر، فوّتونا بالحيط، ما حكوا شو بصير، يعني أنا ست أشهر هلق المصارف ما بتلاحقني، بس يخلص ثلاثين حزيران، بواحد آب شو بصير؟ ما حدا بيعرف. حتّي النّائب يلي قدّم المشروع ما بيعرف. إنّو يروح يحلها هو والمصارف، طب أنا هلق علي ست أشهر ما عارف إدفعهم، مصروف من العمل، عم باخذ نصف معاش، إلى آخره، بواحد آب علي سبع سندات مع بعض. قال بحلّوها مع المصارف، بيعملوا إعادة جدولة، سند لقدام وسند لورا، بيدفع سند ونصف، إلى آخره، إنّو أما بدّي صدق أنّو المصارف رح تتعامل مع المودعين أو المقترضين بحلم أو بأخذ وعطاء؟ كذب. كلّه تشريعات حرّرت على عجل، غير مجدّية. هيدا يلي عندي. الأسئلة بعتمد بأخر الجلسة، ويشرفني جاوب عليها إذا كان عندي جواب.